دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- دراسة قياسية للفترة 2011-2021 -

The role of financial inclusion on achieving sustainable development goals

Empirique stady during the period 2011-2021

عبد القادر دبوش *
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة قالمة– الجزائر
Kader.prof@gmail.com

نورة بيري
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة قالمة– الجزائر
amel.prof@gmail.com

تاريخ الإستلام:2022/12/07 تاريخ القبول: 2023/03/23 تاريخ النشر:2023/03/31

ملخص:

يعتبر الشمول المالي أحد الإجابات الهامة عن كيفية دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، من خلال تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع أفراد المجتمع المستبعدين من التمويل الرسمي، وتبحث هذه الدراسة في دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في 145 دولة خلال الفترة 2011-2021، تكشف النتائج التي توصلنا إليها أن الشمول المالي يعمل على تحسين الصحة الجيدة والرفاهية، ويعزز معدلات النمو اقتصادي، وكذا التعليم ذو أفضل جودة للجميع، ويحسن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. في الوقت نفسه، يقلل من معدل وفيات الأطفال الرضع وعدم المساواة في الدخل.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، أهداف التنمية مستدامة، الأمم المتحدة، بيانات Panel

تصنيفات JEL: E59، F36، Q01.

Abstract:

Financial inclusion is one important answer to how can support achievement of the UN SDGs by delivering financial services at an affordable cost to all parts of society excluded from formel finance. This study examines the role of financial inclusion on achieving sustainable development goals across 145 countries during 2011-2021. Our findings reveal that financial inclusion promotes a Good Health and Well-being, higher economic growth, better-quality education for all and gender equality and women empowerment. At the same time, it reduces infant mortality rate and income inequality.

Keywords: Financial inclusion, sustainable development goals, United Nations, Panel data.

Jel Classification Codes: E59, F36, Q01.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة واحدة من أهم الأهداف المشتركة على مستوى العالم، وهي تتركز اليوم بشكل متزايد على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs)، وتتناول أهداف التنمية المستدامة بشكل لا لبس فيه بعض التحديات الأكثر إلحاحا في العالم من القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، وتعميق النمو الاقتصادي، إلى تحسين المساواة بين الجنسين، بغرض خلق مستقبل أفضل وأكثر استدامة، ومع ذلك، سيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة دون إشراك الناس في النظام المصرفي والمالي.

وعلى غرار التنمية المستدامة، يحتل الشمول المالي مركز اهتمام السياسة العالمية الحالية، مدفوعا بعدة هيئات دولية ذات صلة أهمها: مجموعة العشرين، البنك الدولي ومنظمات التنمية الكبرى، فمع تقدم المدفوعات والخدمات الرقمية اليوم من المهم النظر في إمكانيات الاستفادة من الشمول المالي لتحقيق بعض هذه الأهداف، وذلك لأن الوصول إلى التمويل وكونك جزءا من النظام المصرفي والمالي هو خطوة عملاقة نحو التنمية الاقتصادية.

1.1. مشكلة الدراسة: تبعا للعرض السابق، تتبين مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للفترة 2011-2021؟

2.1. فرضية الدراسة: للإجابة على تساؤل الدراسة ندرج الفرضية التالية:

يوجد دور إيجابي للشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للفترة 2011-2021؟

3.1. هدف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد مفهوم الشمول المالي كمفهوم حديث ضمن الأدبيات الاقتصادية؛
- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة؛
- البحث في الدور الممكن أن يلعبه الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

4.1. أهمية الدراسة: حيث أن الشمول المالي يتمثل في تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع أفراد المجتمع، فإنه يمكن الناس من إدارة التزاماتهم المالية بكفاءة، ويحد من الفقر ويدعم النمو الاقتصادي على نطاق واسع، وتتجلى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يجلبها الشمول المالي للأفراد والشركات والحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة، بالنظر إلى هذه العلاقة المتبادلة المتصورة، فإن المناقشات حول الصلة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة مهمة، ويجب تشجيعها بين الأكاديميين وصانعي السياسات.

5.1. منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتم بواسطته جمع وتلخيص المعلومات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة في الجانب النظري. كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحديد دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

6.1. الدراسات السابقة: حسب إطلاع الباحث وفي حدود ما توفر لديه من معلومات، هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **دراسة (سعدوني، 2021):** بعنوان: الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"، تناولت هذه الدراسة البحث في تطوير دور الشمول المالي في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة في الوطن العربي، وذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع، وقد أكدت النتائج على وجود

تفاوت بين الدول العربية فيما يخص مؤشرات الشمول المالي، كما اتسمت بضعف مستوى التمويل الرسمي، وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليه.

- **دراسة (عطية و ماهر، 2021)** بعنوان: أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تناولت بالبحث في دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إجراء دراسة ميدانية باستخدام استبيان على عملاء القطاع العام، وقد أكدت النتائج على أنه يوجد تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة (الناحية الاقتصادية) ، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة (الناحية الاجتماعية) كما توصلت الدراسة أيضا بوجود تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة (الناحية البيئية).

- **دراسة (Ozili(a), 2022)** بعنوان: الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تجريبية، التي تناولت التحقيق في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في سياق عالمي، وقد دلت النتائج على ارتباط كبير للمستويات المرتفعة للشمول المالي مع عدة مؤشرات للتنمية المستدامة منها: إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، إنتاجية الصناعة، ارتفاع معدل محو الأمية لدى البالغين.

- **دراسة (Sharma & Changkakati, 2022)** بعنوان: أبعاد الشمول المالي العالمي وأثرها على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية، تناولت هذه الدراسة 3 أبعاد للشمول المالي العالمي (الوصول، الاستخدام، والجودة)، والتي تم إنشاؤها باستخدام تحليل المكون الرئيسي (PCA) وتأثيرها على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية، باستخدام مجموعة من 153 دولة خلال 3 سنوات (2011، 2014 و2017)، تشير النتائج إلى أن التحسين في أبعاد الشمول المالي يمهد الطريق لنمو اقتصادي أعلى وتعليم ذي جودة أفضل للجميع، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في الوقت نفسه، يقلل من معدل وفيات الرضع وعدم المساواة في الدخل.

- **دراسة (Tay, Tai, & Tan, 2022)** بعنوان: الشمول المالي الرقمي: بوابة إلى التنمية المستدامة، والتي تناولت عمليات التطوير والأنشطة التي تعزز الشمول المالي الرقمي وتساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وجدت الدراسة أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الآسيوية، تتبنى وتحسن الشمول المالي الرقمي للمساعدة في الحد من الفقر، ومع ذلك تشير النتائج إلى وجود فجوة مستمرة في البلدان النامية بين الجنس، والأثرياء والفقراء، والمناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها.

2. الشمول المالي:

2. 1. تمهيد: في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، سعت العديد من البلدان خصوصا النامية منها إلى زيادة الشمول المالي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. حيث أن هناك أدلة متزايدة على أن الشمول المالي له فوائد كبيرة للسكان المستبعدين وخاصة بالنسبة للنساء والفقراء البالغين في العديد من البلدان، فهو يعمل كقناة رئيسية يمكن من خلالها نقل تنمية القطاع المالي إلى قطاعات أخرى، وقد تبنى صانعو السياسات في العديد من البلدان الشمول المالي باعتباره مفتاح التمكين الاقتصادي وحلا لارتفاع مستويات الفقر.

2.2. تعريف الشمول المالي: أصبح الشمول المالي الذي يعرف عادة على أنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية"، موضع اهتمام كبير بين صانعي السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة الآخرين، في المنتديات الدولية، مثل

مجموعة العشرين (G-20)، صعد الشمول المالي في جدول أعمال الإصلاح. على المستوى القطري، فإن حوالي ثلثي الهيئات التنظيمية والإشرافية مكلفة الآن بتعزيز الشمول المالي. (WorldBank(a), 2014, p. 1)

ويعرف الشمول المالي بأنه: "عملية ضمان الوصول إلى المنتجات المالية المناسبة والخدمات الضرورية بما في ذلك الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات والخدمات المصرفية/الدفع الأخرى من قبل جميع أفراد المجتمع بشكل عام والفئات الضعيفة على وجه الخصوص بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من خلال جهات مؤسسية .Chakrabarty, 2012, p) "(2ويعرف كذلك بأنه: "تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة لقطاعات المجتمع المحرومة وذات الدخل المنخفض". (Vrajlal, 2017, p. 362)كما يعرف بأنه: "عملية ضمان حصول الأفراد، وخاصة الفقراء، على الخدمات المالية الأساسية في النظام المالي الرسمي."(Ozili, 2021, p. 458) تشترك هذه التعريفات في شيء واحد وهو أنها تؤكد على أن كل فرد من السكان يجب أن يكون لديه إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المتاحة وبسعر مناسب.

بهذا، يعني الشمول المالي أن البالغين يمكنهم الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية المناسبة ويمكنهم استخدامها بفعالية، يجب تقديم هذه الخدمات بشكل مسؤول وآمن للمستهلك وبشكل مستدام لمزود الخدمة في بيئة منظمة بشكل جيد. في أبسط مستوياته، يبدأ الشمول المالي بالحصول على حساب إيداع أو معاملة في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو من خلال مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول، والذي يمكن استخدامه لسداد المدفوعات واستلامها وتخزين الأموال أو توفيرها، يشمل الشمول المالي أيضا الوصول إلى الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية التي تسمح للبالغين بالاستثمار في الفرص التعليمية والتجارية، فضلا عن استخدام منتجات التأمين الرسمية التي تسمح للأشخاص بإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل.(Demirguc-Kunt, Klapper, & Singer, 2017, p. 2)

3.2. أبعاد الشمول المالي: تعد كيفية قياس الشمول المالي من الموضوعات التي تثير قلق الباحثين والحكومات وصانعي السياسات، حتى الآن، تم التعامل مع قياس الشمول المالي بشكل أساسي من خلال الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام البيانات المجمعة من جانب العرض، بينما أعمال نادرة اعتمدت على جانب الطلب ركزت على الاستخدام والحواجز بشكل فردي.(Cámara & Tuesta, 2014, p. 5)

ولقد هدفت العديد من المبادرات إلى الوصول إلى توافق في الآراء بشأن توحيد المؤشرات الأساسية للشمول المالي ولا سيما الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي GPFI، ومؤشرات OECD SME، بالإضافة إلى المجموعة الأساسية للتحالف من أجل الشمول المالي AFI. الهدف الرئيسي من هذه المبادرات هو تقديم معيار للأبعاد العامة والأساسية التي يجب مراعاتها لقياس الشمول المالي. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف مشترك للشمول المالي، إلا أن هناك إجماعا على الأبعاد الأساسية التي يجب مراعاتها لقياس الشمول المالي، بالإضافة إلى ذلك، فهم يضعون في اعتبارهم مجموعات مستهدفة محددة، لا سيما الشركات الصغيرة والنساء والفئات الضعيفة الأخرى.(AFI)

تظهر التعريفات السابقة للشمول المالي ثلاث خصائص أو أبعاد رئيسية ضرورية لتحقيق النجاح في الشمول المالي وهي: الوصول Access، الاستخدام Usage، والجودة Quality الخدمات المالية المتاحة واستخدامها وجودتها، تم تحديد الأبعاد الثلاثة نفسها أيضا بواسطة GPFI في قمة سانت بطرسبرغ في عام 2013 وتم تنقيحها لاحقا في قمة الصين في عام 2016 بينما يشير الوصول إلى مدى اتساع ونسبة السكان في الاقتصاد الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية، يشير الاستخدام إلى حجم وتكرار هذه الخدمات المالية التي يستخدمها السكان. من ناحية أخرى، تشير الجودة إلى مستوى المعرفة المالية وجودة المنتجات وتقديم الخدمات لهذه الخدمات المالية. (Banerjee & Donato, 2020, p. 1)

وفيما يتعلق بمصادر البيانات المعتمدة لقياس الشمول المالي، في السنوات الأخيرة، أصبحت مصادر البيانات الخاصة بالشمول المالي أكثر ثراء وأكثر تعقيدا عند البحث فيها، سواء من جانب الطلب أو من جانب العرض، ونعرض فيما يلي أهم 9 مصادر مفيدة لقياس الشمول المالي وهي:(Nielsen, 2014)

- **مصادر بيانات من جانب الطلب:** تتضمن هذه المصادر ما يلي:

- **المؤشر العالمي للشمول المالي** The Global Findex: هو مصدر البيانات العالمي الوحيد من جانب الطلب الذي يسمح بالتحليل العالمي والإقليمي عبر البلدان، ويتضمن بيانات من 148 دولة ويجمع معلومات عن 506 مؤشرات من 1000 فرد.
- **مسح FinScope Survey:** نشأت في عام 2002 من قبل FinMark Trust كأول مصدر بيانات معترف به يسمح بقياس مؤشرات الشمول المالي على المستوى المحلي للبلدان، وهو يشرح كيفية إدارة الأفراد لحياتهم المالية، يختلف حجم العينة على نطاق واسع عبر البلدان وتراوحت ما بين 1000 و 21000 فرد.
- **مسح FinAccess/Access to Financial Services Surveys:** يوفر هذان المسحان (وما شابه ذلك) استطلاعات للخدمات المالية للبلدان على غرار مسح FinScope Survey، إلا أنه لم يتم إجراؤهما من قبل FinMark Trust.
- **استطلاعات تعقب الشمول المالي (FITS):** عبارة عن مسح للسلوك الجماعي وأنماط استخدام جميع أفراد الأسرة الواحدة للخدمات المالية، استمر مدة 3 سنوات في ثلاثة بلدان وشملت العينة 3000 أسرة في كل من أوغندا وتنزانيا و5000 أسرة في باكستان.
- **مسح رؤى الشمول المالي (FII):** على عكس FITS، فإن استبيانات الشمول المالي ليست مسوحات جماعية، وركزت أكثر على قياس الإدراك والسلوك الفردي بها في عينات كبيرة لثمانية دول.

- **مصادر بيانات من جانب العرض:** تتضمن هذه المصادر ما يلي:

- **مسح الوصول لصندوق النقد الدولي (FAS):** هو أكثر البيانات العالمية شمولا فيما يتعلق بجانب العرض بشأن الشمول المالي، ويوفر البيانات الجغرافية والديموغرافية السنوية حول الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية للمستهلكين في 189 دولة منذ سنة 2004؛
- **مسح اعتماد الأموال عبر الأجهزة المحمولة GSMA Survey:** يوفر رؤى حول أداء خدمة الأموال عبر الهاتف المحول، تم إطلاقه في سنة 2011، من خلال مسح ضم 114 مزود بالخدمة في 57 دولة؛
- **مسح أنظمة الدفع للبنك الدولي (GPSS):** يوفر هذا المسح معلومات حول حالة أنظمة الدفع للبنوك المركزية الوطنية والإقليمية والسلطات النقدية في دول العالم. يضم 6 إصدارات منذ سنة 2008.
- **الخرائط الجغرافية The MIX's Geospatial Maps:** هي المصدر الرئيسي للمعلومات العامة عن مؤسسات التمويل الأصغر وأدائها المالي والاجتماعي تقدمها مؤسسة MIX Market.

4.2. أهمية الشمول المالي: أدرك قادة مجموعة الـ G20 خلال عام 2010 أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة GPFI وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي. (العربي، 2015، صفحة 1)

وتظهر الدراسات أنه عندما يشارك الناس في النظام المالي، يكونون أكثر قدرة على بدء وتوسيع الأعمال التجارية والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية، كما يؤدي الوصول إلى الحسابات وآليات الادخار والدفع إلى زيادة المدخرات وتمكين المرأة وتعزيز الاستثمار والاستهلاك المنتجين. (Demirguc-Kunt, Klapper, Singer, & Van Oudheusden, 2014, p. 3)

إن الشمول المالي يعتبر خطوة رئيسية نحو النمو الشامل، فهو يساعد في التنمية الاقتصادية للسكان المحرومين يستفيد الأفراد ورجال الأعمال وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة المحرومون من الاندماج في الاقتصاد الرسمي فالوصول إلى الخدمات المالية يتيح لهم الاستفادة من الخدمات الاستشارية القيمة لهذه المؤسسات للمساعدة في استثمار رأس المال وتنمية أعمالهم، وهذا بدوره يمكنهم من اتخاذ قرارات أعمال أفضل، مما يؤدي إلى توسيع أعمالهم وبالمقابل تستفيد المؤسسات المالية والحكومات من دمج المحرومين في الاقتصاد الرسمي.(Tapfumaneyi, 2021)

3 .التنمية المستدامة:

1.3. تمهيد: التنمية المستدامة هي واحدة من أهم الأهداف المشتركة على مستوى العالم، وتتركز اليوم بشكل متزايد على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs)، ولقد أصبحت نقطة مرجعية لعمليات صنع السياسات في جميع أنحاء العالم.

2.3. مفهوم التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة جاء تتويجا لمسيرة فكرة بدأت سنة 1976، حين كلفت لجنة تتكون من صفوة من الاقتصاديين العالميين بوضع تقرير حول إصلاح النظام العالمي، في محاولة لمعالجة إحدى أهم القضايا بالنسبة للأجيال الحاضرة والمستقبلية وهي تدهور البيئة نتيجة الأسلوب التقليدي للتنمية. (شنافي و خوني، 2020، صفحة 68)

وقد عانت التنمية المستدامة من التنوع الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريفات وإنما تعددها وتنوعها، ولقد ورد تعريف للتنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية سنة 1987 المعنون بمستقبلنا المشترك على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"، يحتوي في داخله على مفهومين رئيسيين هما: أولا، مفهوم الاحتياجات، ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، التي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى لها ثانيا، فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية. (Brundtland, 1987, p. 37)

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) التنمية المستدامة بأنها: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وحفظها، وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق الاحتياجات البشرية واستمرار إشباعها للأجيال الحالية والمستقبلية"، هذه التنمية المستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وهي غير مضرة بيئيا ومناسبة تقنيا وملائمة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.(FAO, 1989)

وقد أورد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سنة 1992 مضمون التنمية المستدامة في المبدأ 3 كما يلي:"يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة". (UNCED, 1992, p. 3)

وأكد تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سنة 2002 على التزام دول العالم بإقامة مجتمع إنساني ومنصف وعطوف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للجميع، وبناء على ذلك، تقع على عاتقهم مسؤولية جماعية بتعزيز وتقوية

أركان التنمية المستدامة المترابطة والمتداعمة وهي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.(WSSD, 2002, p. 1)

إن تقاطع الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) هو الشرط الضروري للمفهوم، لا يكفي وجود بعدين إذ يغير غياب أحد الأبعاد طبيعة التنمية المنفذة، فعند تقاطع الجانب الاجتماعي بالبيئي، لا تصبح التنمية مستدامة ولكن صالحة للعيش، ويتم ذلك من خلال احترام البيئة، ويؤخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والمجتمعي الذي يناسبها، وعندما يتقاطع الجانب الاقتصادي والبيئي، تصبح التنمية قابلة للحياة، أي أنه يجب احترام البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي، وعندما يتقاطع الجانب الاجتماعي والاقتصادي تعطي التنمية نتائج عادلة، حيث تضمن نموا اقتصاديا يحترم الظروف الاجتماعية الملائمة للمجتمع الحالي. (دويدي، 2022، صفحة 595)

3.3. أبعاد التنمية المستدامة: تعتمد التنمية المستدامة على عدة ثلاثة أبعاد وهي: (بطاهر، 2020، الصفحات 29-30)

- **البعد البيئي:** تتطلب التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، حيث أن الفشل في حماية الموارد الزراعية كفيل بالوقوع في مشكلة غذاء يعاني منها العالم كله، وخاصة الأجيال القادمة.

- **البعد الاقتصادي**: وذلك بتوفير الموارد التقنية والمالية تعزيزا لتواصل التنمية واستمرارها في الدول خصوصا النامية وذلك ما يساعدها على الحد من ظاهرة الفقر وتحسين الرعاية الصحية والتعليم وهو ما يساهم في تنشيط النمو الاقتصادي.

- **البعد الاجتماعي:** تتطلب التنمية المستدامة تحقيق تقدم في الحد من النمو المطرد للسكان، كذلك توزيع السكان بين الأرياف والمدن يلعب دور مهم في تخفيض التأثيرات البيئية السلبية، كما تنطوي على التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم والصحة والمياه النظيفة.

فضلا عن تلك الأبعاد الثلاثة الرئيسية، أضاف بعض المتخصصين بعدا رابعا مهما ومؤثرا وقاسما مشتركا بينها، ألا وهو البعد التكنولوجي، ويعتبر عامل مؤثر مهم في التنمية المستدامة، والتي تتمثل في: (الركابي، 2020، صفحة 100)

- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية؛
- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة؛
- المحروقات والاحتباس الحراري؛
- الحد من انبعاث الغازات؛
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الأمم المتحدة.

4.3. أهداف التنمية المستدامة: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار اتخذته عام 2015 أهداف التنمية المستدامة المزمع تحقيقها بحلول سنة 2030، والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية، وهي شاملة من حيث تطبيقها وتراعي اختلاف الواقع المعاش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات الوطنية، تعتبر هذه الأهداف غايات ذات طابع عالمي يطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غايتها الوطنية الخاصة مسترشدة بمستوى الطموح العالمي مع مراعاة الظروف الوطنية. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في:

1- القضاء على الفقر
2- القضاء على الجوع
3- الصحة الجيدة والرفاه
4- التعليم الجيد
10- الحد من عدم المساواة في الدخل
11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة
12- إنتاج واستهلاك مستدام
13- تصدي لتغير المناخ

5- المساواة بين الجنسين
6- المياه النظيفة والنظافة الصحية
7- طاقة نظيفة بأسعار مقبولة
8- تعزيز النمو والعمل اللائق
9- البني التحتية، الصناعة والابتكار
14- الحياة تحت الماء
15- الحياة في البر
16 – السلم والعدل والمؤسسات القوية
17- تعزيز الشراكة من أجل تحقيق الأهداف

5.3. دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة: تتجلى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يجلبها الإدماج المالي للأفراد والشركات والحكومة في السعي لتحقيق الاستدامة، يمكن أيضا إدراك الترابط بين الإدماج المالي والتنمية المستدامة عند تنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة والتي تعتبر ضرورية للتنمية المستدامة، غالبا ما توفر هذه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القنوات التي يصل من خلالها مقدمو الخدمات المالية إلى البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك ويخدمون عملاء البنوك، بالنظر إلى هذه العلاقة المتبادلة، فإن المناقشات حول الصلة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة مهمة ويجب تشجيعها بين الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات.(Ozili(a), 2022, p. 187)

ويحتل الشمول المالي مكانة بارزة كعامل تمكين لأهداف تنموية في أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، حيث يظهر كعامل رئيسي في ثمانية من الأهداف السبعة عشر، وهي تشمل: الهدف الأول بشأن القضاء على الفقر، الهدف 2 بشأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة، الهدف 3 بشأن الاستفادة من الصحة والرفاه الهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، الهدف 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي والوظائف الهدف 9 بشأن دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف 10 بشأن الحد من عدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز وسائل التنفيذ، هناك دور ضمني لزيادة الشمول المالي من خلال زيادة حشد المدخرات للاستثمار والاستهلاك الذي يمكن أن يحفز النمو.(UNCDF)

توجد أفكار أو وجهات نظر حول من يستفيد من نتائج الشمول المالي، تجادل بعض الدراسات بأن الفقراء هم المستفيدون النهائيون من الشمول المالي، بينما يعتقد البعض الآخر أن المرأة هي المستفيدة من نتائج الشمول المالي بينما يعتقد البعض أن الاقتصاد والنظام المالي هما المستفيدان من الشمول المالي، بصرف النظر عن النساء والفقراء، هناك مستفيدون محتملون آخرون من الشمول المالي تم تجاهلهم في الأدبيات مثل الشباب وكبار السن والمرضى والمعاقين والأفراد الذين سبق طردهم من القطاع المالي بسبب ارتكاب جرائم جنائية، فيما يلي أربع نظريات تشرح من الذي يستفيد من الشمول المالي.(Ozili(b), 2020, p. 5)

كما أن الشمول المالي يساهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، وذلك ما يسمح لها بتوفير خدمات مالية تمكن الأفراد من الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال. (قاسي و مزيان، 2022، صفحة 603)

كما ذكرنا سابقا، يتعلق الشمول المالي بالشمولية في توفير خدمات مالية رسمية ميسورة التكلفة لجميع الأفراد والشركات، بينما التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. (Ozili(a), 2022, p. 187)

التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد واسعة وهي: البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، يوضح الشكل رقم (1) التداخل بين الشمول المالي والتنمية المستدامة.

شكل رقم (1): التداخل بين الشمول المالي والتنمية المستدامة

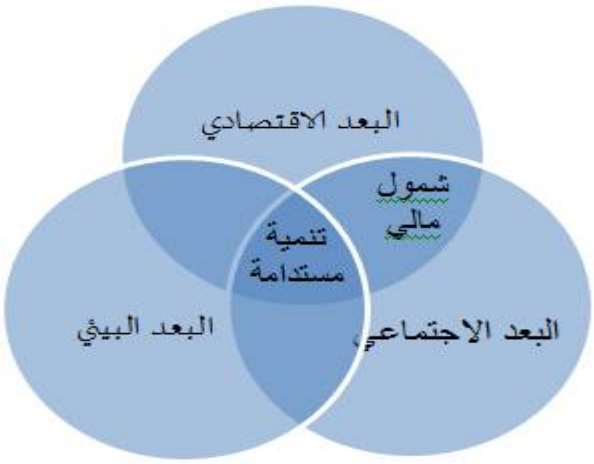

Source: Ozili(a), P. (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association. Journal of Money and Business , 2 (2). p 188.

يوضح الشكل رقم (1) أن الشمول المالي يلبي التنمية المستدامة عند تقاطع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة يرتبط البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالشمول المالي لأن مقدمي الخدمات المالية الرسمية، مثل المؤسسات المالية، يمكنهم الوصول إلى البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في المجتمع، وإحضارهم إلى القطاع المالي الرسمي من خلال مخططات ملكية الحسابات، وتقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة لهم، وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التي من شأنها تحسين ظروفهم الاقتصادية. لن يؤدي ذلك إلى تحسين رفاهية البالغين المتعاملين مع البنوك فحسب، بل سيزيد من ربحية المؤسسات المالية ويساهم في خلق فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

يرتبط البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة أيضا بالشمول المالي كما هو موضح في الشكل رقم (1)، وذلك لأن مقدمي الخدمات المالية الرسمية يجب أن يتعاملوا مع البالغين المتعاملين مع البنوك بعناية واحترامهم ومعاملتهم بإنصاف من خلال التسعير العادل للمنتجات والخدمات المالية الأساسية، وتجنب التمييز العنصري والتنميط العنصري عند خدمة العملاء البنكيين والقيام بعمل إضافي لخدمة العملاء البنكيين التي لديها احتياجات مالية غير شائعة.

هناك طريقة أخرى للنظر إلى الرابط بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وهي من منظور السياسات، يتم توجيه جهود السياسة لتحقيق الشمول في الغالب من خلال المؤسسات المالية التي تشكل جزءا من النظام الاقتصادي والاجتماعي الحالي إن الإدماج المالي والتنمية المستدامة مترابطان عندما يتم تنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال المؤسسات المالية التي تعمل ضمن النظام الاقتصادي والاجتماعي الحالي الضروري للتنمية المستدامة. (Ozili(a), 2022, p. 188)

في حين أن الشمول المالي ليس أحد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في حد ذاته، إلا أنه يكمن وراء النجاح في جميع أهداف التنمية المستدامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النحو الذي يظهره الجدول رقم (1)، وبالتالي يجب أن ينظر إليه على أنه هدف أساسي في السعي لتحقيق تنمية مستدامة متوازنة.

جدول رقم (1): الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

رقم	الهدف	الأثر*	كيفية تحقيق الهدف من خلال الشمول المالي
1	القضاء على الفقر	غ.م	الحصول على التمويل يدعم الحد من الفقر
2	القضاء على الجوع	غ.م	تعزيز الاستقرار المالي؛ استقرار التدفقات النقدية من خلال الادخار والإقراض
3	الصحة الجيدة والرفاه	غ.م	توفير التأمين الصحي والاستقرار المالي
4	التعليم الجيد	غ.م	تمكين التخطيط المالي والادخار للرسوم المدرسية
5	المساواة بين الجنسين	م	تعزيز ريادة الأعمال النسائية والرقابة المالية
6 و7	المياه النظيفة والنظافة الصحية طاقة نظيفة بأسعار مقبولة	غ.م	تمويل تطوير وصيانة البنية التحتية
8	تعزيز النمو والعمل اللائق	م	توافر التمويل يدعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار
9	البني التحتية، الصناعة والابتكار	م	توفير التمويل لتطوير وصيانة البنية التحتية
10	الحد من عدم المساواة في الدخل	م	تمكين تمويل التعليم والادخار الذي يوفران أفضل فرصة لمشاركة أكبر
11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	غ.م	التمويل هو المفتاح لتحقيق جميع الأهداف ؛ يزيد من الموارد المحلية والدولية المتاحة للتركيز على تطوير البنية التحتية
12	إنتاج واستهلاك مستدام	غ.م	مفتاح الإنجاز هو تمويل البحث والتطوير بالإضافة إلى البنية التحتية والتعليم؛ يزيد من الموارد - المحلية والدولية – المتاحة لهذا الغرض
13	تصدي لتغير المناخ	م	تحديد وإدارة كل من الأشكال الجديدة للمخاطر الحالية وكذلك المخاطر الجديدة وإنشاء أنظمة تعمل على توسيع الموارد المالية المتاحة
14 15	الحياة تحت الماء الحياة في البر	غ.م	توفير بدائل للإنتاج غير المستدام
16	السلم والعدل والمؤسسات القوية	غ.م	التنمية الاقتصادية تعزز السلام والمؤسسات المدنية
17	تعزيز الشراكة	م	يسمح بمشاركة الجهات الفاعلة الخاصة، ومضاعفة المساعدة من الجهات الفاعلة العامة أو المدعومة من الدولة

* م: مباشر ، غ.م: غير مباشر

Source: Buckley, R. P., Zetzsche, D. A., Arner, D. W., & Veidt, R. (2021). FinTech, financial inclusion and the UN Sustainable Development Goals. In I. H.-Y. Chiu, D. Gudula, & T. &. Francis (Ed.), Routledge Handbook of Financial Technology and Law. Routledge. P 254.

يوضح الجدول رقم (1) أن الشمول المالي يمكن الناس من إدارة التزاماتهم المالية بكفاءة، ويحد من الفقر ويدعم النمو الاقتصادي على نطاق أوسع وبالتالي، فإن الشمول المالي، وخاصة الوصول إلى الائتمان، في ظل توفر عوامل مساعدة مثل المستوى العام الأساسي لمحو الأمية المالية وشفافية الخدمات المالية، مما يسمح للعملاء بسهولة حساب المخاطر والعائد لأي منتج مالي. فالتضمين ماليا يقلل من ضعف الأفراد، على سبيل المثال، من خلال تسهيل الادخار الذي يسمح للناس بالتغلب على الصدمات والاستثمار في تعليمهم وصحتهم ثانيا، يمكن أن يزيد الشمول بشكل كبير من كفاءة الحياة اليومية: يمكن دفع الفواتير بشكل إلكتروني دون أخذ إجازة من العمل ثالثا، لا ينتهي الشمول المالي بتوفير الادخار والائتمان وحده يمكن أن يؤدي إلى التنشئة الاجتماعية وتنويع المخاطر المالية للناس من خلال الأدوات المالية المتقدمة على سبيل المثال يمكن أن يمنع تأمين المعيل الأشخاص من الوقوع مرة أخرى في براثن الفقر رابعا، يدعم الشمول المالي النمو الاقتصادي من خلال زيادة الموارد المالية لدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي، خاصة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (Buckley, Zetzsche, Arner, & Veidt, 2021, pp. 252-253)

ويركز اثنان من أهداف التنمية المستدامة على الوصول إلى البنية التحتية والموارد الأساسية وهما: المياه والصرف الصحي، والطاقة من المحتمل أن يكون لهذين الهدفين تأثير كبير على نوعية حياة الناس، هناك العديد من الأسباب للاعتقاد بأن الابتكارات في الخدمات المالية الرقمية من المرجح أن تسرع الوصول إلى هذه الموارد، على الرغم من أن الأدبيات لم توثق هذا التأثير بعد. أكثر من مليار شخص يفتقرون إلى المياه النظيفة، وفقا للبنك الدولي. يمكن أن يؤدي عدم كفاية الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي إلى مشاكل صحية خطيرة، غالبا ما تتسرب الفتيات من المدرسة بعد سن البلوغ بسبب عدم توفر المراحيض المغلقة، ويموت العديد من الأطفال بسبب الأمراض التي تنقلها المياه، في المنازل التي تفتقر إلى المياه الجارية، غالبا ما تجبر النساء على جلب المياه من مصدر خارجي، يؤدي هذا إلى تحويل الوقت عن العمل الموجه نحو السوق ويقلل من مساهمة المرأة في دخل الأسرة، وفيما يتعلق بالطاقة، حوالي 1.3 مليار شخص يفتقرون إلى الكهرباء، بما في ذلك ثلثي سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حسب تقارير وكالة الطاقة الدولية، بدون الحصول على الطاقة الحديثة يضطر الناس إلى الاعتماد على مصادر طاقة خطيرة وغير فعالة، مثل الخشب والفحم النباتي، لتلبية احتياجاتهم في الطهي والتدفئة، يمكن أن يؤدي توافر الطاقة إلى تحسين ظروف العمل وزيادة فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية وبالتالي زيادة الإنتاجية ونوعية الحياة.(Klapper, El-Zoghbi, & Hess, 2016, p. 7)

4. الدراسة التطبيقية:

1.4. تمهيد: تساهم هذه الدراسة في الأدبيات الموجودة من خلال البحث في الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في تحقيق خمسة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي: الصحة والرفاهية، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والنمو الاقتصادي، وعدم المساواة في الدخل. وبالتالي توسيع نطاق أهداف التنمية التي تم النظر فيها.

2.4. تعيين النموذج:

- **تحديد النموذج:** لتحديد أثر الشمول المالي على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ندرج النموذج التالي:

بحيث:

SD: تمثل التنمية المستدامة، FI: تمثل الشمول المالي، X: تمثل المتغيرات المراقبة، ν: الأثر الخاص بالبلد، λ: الأثر الخاص بالفترة، ε: حد الخطأ العشوائي، i البلد، t الفترة.

- **تحديد متغيرات النموذج:** تتمثل متغيرات النموذج في:

- متغير أهداف التنمية المستدامة SDs: سوف نعتمد على خمس أهداف للتنمية المستدامة وهي:

- **مؤشر الهدف 3:** معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي) MRu
- **مؤشر الهدف 4:** الالتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية (% من الإجمالي) SEs
- **مؤشر الهدف 5:** مؤشر سيدات الأعمال والقانون (مقياس 1-100) WBl (يقيس المؤشر كيفية تأثير القوانين واللوائح على الفرص الاقتصادية للمرأة. يتم حساب الدرجات الإجمالية من خلال الحصول على متوسط الدرجات لكل مؤشر (التنقل، مكان العمل، الدفع، الزواج، الأبوة، ريادة الأعمال، الأصول والمعاشات التقاعدية).
- **مؤشر الهدف 8:** معدل نمو إجمالي الناتج المحلي EG
- **مؤشر الهدف 10:** مؤشر جيني GINI

- **متغير الشمول المالي FI:** حيث أن امتلاك حساب في مؤسسة مالية يعتبر الخطوة الأولى للشمول المالي، سوف نعتمد على مؤشر الوصول- الذي هو النسبة المئوية للبالغين (أكبر من 15 سنة) الذين أبلغوا عن امتلاكهم حسابا (بأنفسهم أو مع شخص آخر) في أحد البنوك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية أو أبلغوا شخصيا باستخدام خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول في العام السابق للاستبيان- كمؤشر للشمول المالي.

- **متغيرات مراقبة X:** سوف نعتمد على مجموعة من المتغيرات ذات الأثر النظري على المتغير التابع، وهي:

- إجمالي الناتج المحلي الفردي وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي سنة 2017) GDPp
- إجمالي الإنفاق الحكومي الصحي المحلي (كنسبة من GDP) DGGH
- نسبة وفيات الأمهات عند الولادة (لكل 100000 مولود حي) MAT
- إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم (كنسبة من GDP) GEE
- نسبة التلاميذ إلى المعلمين، المرحلة الثانوية PTr
- إجمالي القوى العاملة (باللوغاريتم) LF
- معدل التضخم INF
- بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) UNE
- إجمالي الإنفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي (كنسبة من GDP) GGFC
- إجمالي تكوين رأس المال (كنسبة من GDP) GCF
- الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات بالدولار نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) TRA

3.4. العينة وفترة الدراسة: استخدمت هذه الدراسة مجموعتين من بيانات Panel، المجموعة الأولى متعلقة بالمتغير المفسر وهو الشمول المالي تم جمعها من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex Database إصدار سنة 2021 تشمل عينة الدراسة 145 دولة (أنظر الملحق) لكل السنوات التي صدر فيها التقرير وهي: 2011، 2014، 2017 و2021. وفيما يتعلق بالمتغير التابع وهو التنمية المستدامة والمتغيرات المراقبة فتم جمعها من قاعدة بيانات البنك الدولي WorldDevelopment Indicators (النسخة المحدثة بتاريخ 25 ماي 2022)، والجدير بالذكر أن هذا التحديث يحتوي على تذبذب في بيانات سنة 2021، وهو ما يفسر الاختلاف الكبير المسجل في عدد المشاهدات.

4.4. الإحصاءات الوصفية: يتضمن الجدول رقم (2) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Mru	432	32.529	34.182	2.4	153.8
Ses	317	84.304	30.257	9.688	162.299
WBI	576	75.321	18.444	26.25	100
EG	571	4.070	3.514	-17.984	17.290
GINI	227	36.148	7.603	23.2	63
FI	528	0.572	0.301	0.004	1
GDPp	563	9.317	1.170	6.582	11.684
DGGH	427	3.388	2.350	0.145	10.789
MAT	432	177.034	259.714	2	1270
Gee	364	4.407	1.629	0.850	9.708

PTr	243	17.103	8.522	6.591	66.817
LF	576	15.638	1.448	12.591	20.499
INF	542	6.622	20.489	-1.537	382.816
UNE	576	7.922	5.933	0.14	33.559
GGFC	519	15.837	5.258	4.325	39.690
GCF	523	24.519	7.124	3.462	58.150
TRA	530	24.519	53.160	1.377	388.847

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برمجية STATA

تظهر لنا البيانات المتعلقة بالمؤشر المعتمد لقياس متغير الشمول المالي FI وهو الوصول، أن متوسطه في عينة الدراسة يساوي 0.572، هذه النتيجة تؤكد على أن 57.2% من البالغين في العالم قد وصلوا إلى الخدمات المالية خلال فترات الدراسة التي أجري فيها هذا الاستبيان، كذلك نلاحظ تشتت كبير لمتوسط هذا المؤشر بالنسبة لمختلف دول العالم، حيث بلغ الانحراف المعياري له 0.301، كذلك فإن أدنى قيمة لهذا المؤشر بلغت 0.004 في دولة تركمانستان سنة 2011، بينما أعلى قيمة لهذا المؤشر بلغت 1 (أي أن جميع البالغين قد وصلوا إلى الخدمات المالي) في كل من فنلندا والنرويج سنة 2014.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع في هذه الدراسة وهو التنمية المستدامة، فإن المؤشر المستخدم لقياس الهدف الأول وهو ومعدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي) قد بلغ متوسطه 32.52 طفل بانحراف معياري قدره 34.18 طفل، وبلغ متوسط المؤشر المستخدم لقياس الهدف الرابع وهو معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي نسبة إجمالي الأفراد في نفس الفئة العمرية 84.30% بانحراف قدره 30.25%، وبلغ مؤشر الهدف الخامس المتعلق بسيدات الأعمال والقانون نسبة 75.32% بانحراف قدره 18.44%، كذلك فإن المؤشر المعتمد لقياس الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والذي يعتبر من أهم المؤشرات لتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف الأهداف الأخرى وهو معدل النمو الاقتصادي قد بلغ متوسطه 4.07% بانحراف معياري قدره 3.51%، وفي الأخير فقد بلغ مؤشر جيني المستخدم لقياس مستوى التفاوت في الدخل متوسط قدره 36.14% بانحراف معياري قدره 7.60%، وفيما يتعلق بتشتت المؤشرات المعتمدة لقياس أهداف التنمية المستدامة فهي تتميز بتشتت كبير للأهداف 3، 4، 5، 8، بينما يتميز مؤشر الهدف 10 بتشتت ضعيف.

ونعرض في الجدول رقم (3) الارتباط الخطي البسيط بين المؤشرات المعتمدة لقياس المتغير المستقل وهو الشمول المالي، والمؤشرات المعتمدة لقياس المتغير التابع وهو أهداف التنمية المستدامة.

5.4. نتائج التقدير: تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مع أثر فردي لتقدير نموذج دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للفترة 2011-2021. نتائج التقدير نعرضها في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

GOAL	GOAL3 MRu	GOAL4 SEs	GOAL5 WBI	GOAL8 EG	GOAL10 GINI
EST Method	Fixed-effects	Fixed-effects	Fixed-effects	Fixed-effects	Random-effects
FI	-13.735***	21.647**	6.826***	2.79**	-2.196*
	(0.000)	(0.019)	(0.004)	(0.061)	(0.079)
GDPp	-2.464	15.566*	5.701***		-1.420*
	(0.304)	(0.059)	(0.007)		(0.095)
DGGH	0.270				
	(0.588)				

MAT	0.121***				
	(0.000)				
GEE		1.192			
		(0.247)			
PTr		0.134			
		(0.167)			
LF			25.300***		
			(0.000)		
INF			0.029	-0.005	
			(0.186)	(0.892)	
UNE				-0.122*	
				(0.094)	
GGFC				-0.065	-0.130
				(0.509)	(0.186)
GCF				0.148***	
				(0.001)	
TRA				0.067***	
				(0.000)	
SEs					-0.009
					(0.319)
Constant	40.389*	-83.016	-377.768***	-5.037*	53.529***
	(0.068)	(0.255)	(0.000)	(0.061)	(0.000)
N of obs	397	198	488	458	188
N of groups	140	97	138	134	84
F	124.78***	5.97***	49.87***	8.31***	
	(0.000)	(0.0002)	(0.0000)	(0.0000)	
Wald chi^2					16.87***
					(0.0020)
Hausman	11.52	16.26	71.32	27.95	3.37
	(0.0213)	(0.0027)	(0.0000)	(0.0001)	(0.4437)

- *: معنوية عند 10%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 1%.

- القيمة الحرجة p-value للاختبار بين قوسين ( ).

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برمجية STATA

تؤكد نتائج تقدير النموذج المعروضة في الجدول رقم (3) وجود دور موجب ومعنوي للشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالنسبة لكل المؤشرات المعتمدة لقياسها، وهو ما نفصله فيما يلي:

الهدف 3: الصحة والرفاه:

جاءت المعلمة المقدرة لمؤشر الشمول المالي في المعادلة المتعلقة بالمؤشر الثالث لمتغير التنمية المستدامة وهو الصحة والرفاهية مساوية للقيمة -13.735 وهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 1%.هذه النتيجة لمؤشر الوصول نجد أنها بإشارة سالبة وكبيرة وهي مرتبطة بشكل كبير بالمتغير التابع هنا وهو معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات، وهو أمر مرغوب فيه لأنه كلما زاد وصول الأشخاص إلى المنتجات والخدمات المالية، انخفض معدل وفيات الرضع، وسيتمكن المزيد

من الناس من الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية المتاحة لمواجهة أي حالات طوارئ متعلقة بالصحة، وستتحسن الأهداف الإنمائية المتعلقة الصحة والرفاهية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المراقبة، فإن متغير نسبة وفيات الأمهات عند الولادة له علاقة إيجابية ذات معنوية إحصائية عند 1% مع المتغير التابع، وهو ما يشير إلى أن صحة الطفل الأقل من 5 سنوات ورفاهيته مرتبطان ارتباطا وثيقا بصحة الأم ورفاهيتها، ومع ذلك، فإن متغير إجمالي الناتج المحلي الفردي وإجمالي الإنفاق الحكومي الصحي المحلي جاءت معلماتهما المقدرة غير معنوية إحصائيا.

الهدف 4: التعليم الجيد

المعادلة الثانية الممثلة لدور الشمول الموالي في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وهو التعليم الجيد، جاءت معلمتها مساوية 26.647 وهي ذات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 5%، هذه النتيجة تشير إلى وجود علاقة إيجابية هامة لمؤشر الوصول على التعليم الجيد.

ومن بين المتغيرات المراقبة المعتمدة في هذه المعادلة، فإن إجمالي الناتج المحلي الفردي له أثر موجب ومعنوي على التعليم الجيد، بينما المتغيرين الآخرين وهما: إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم ونسبة التلاميذ إلى المعلمين فإن إشارة معلمتهما هي موجبة ولكنها غير معنوية إحصائيا.

الهدف 5: المساواة بين الجنسين:

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3) إلى أن مؤشر الشمول المالي المعتمد وهو الوصول له أثر إيجابي ذو معنوية إحصائية عند 1% على المتغير التابع وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تشير هذه النتائج إلى أنه مع زيادة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، فإن عدم المساواة بين الجنسين سينخفض، وسيتم تمكين المزيد من النساء من خلال الحصول على تعليم أفضل، وفرص عمل أفضل، وحقوق متساوية.

وفيما يتعلق المتغيرات المراقبة، هناك أثر موجب ذو معنوية إحصائية لكل من إجمالي الناتج المحلي الفردي وإجمالي القوة العاملة على المتغير التابع. وهذا ما يؤكد على أن مستوى التنمية الاقتصادية في البلد له دور كبير في تخفيض عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بينما معدل التضخم لم تكن معلمته المقدرة ذات معنوية إحصائية.

الهدف 8: تعزيز النمو: تظهر نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (3) أن مؤشر الشمول المالي له أثر موجب ومعنوي على المتغير التابع وهو معدل النمو الاقتصادي. تشير هذه النتائج إلى أنه عندما يكون الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها أكبر سيزداد معدل النمو الاقتصادي، مما يتيح المزيد من الفرص لبدء الأعمال التجارية وتشغيلها وتوسيعها وخلق طرق استثمارية جديدة، وخلق فرص عمل...الخ.

أما المتغيرات المراقبة المعتمدة في هذه المعادلة، فقد أكدت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي لكل من: إجمالي تكوين رأس المال ومعدل الانفتاح التجاري، بينما يوجد أثر سالب ومعنوي لكل من: معدل التضخم ومعدل البطالة وإجمالي الإنفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي.

الهدف 10: الحد من عدم المساواة في الدخل: تظهر نتائج الانحدار في الجدول رقم (3) أن مؤشر الوصول يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على عدم المساواة في الدخل، نتائج التقدير هذه تعتبر جد مهمة حيث تؤكد على أن الوصول إلى الخدمات المالية يعمل على تقليص عدم المساواة في الدخل، وذلك من خلال خلق فرص جديدة للأعمال وتوسعتها، وتشجيع الادخار والاستثمار وتوفير الائتمان الميسور التكلفة لكافة شرائح المجتمع.

إن المتغيرات المراقبة المعتمدة في هذه المعادلة وهي: إجمالي الناتج المحلي الفردي، ومعدل التعليم في الثانوي لهما أثر سلبي ومعنوي على المتغير التابع وهو عدم المساواة في الدخل، حيث أن قيمة هذا الخير تنخفض مع زيادة هذان المتغيران بينما المتغير الثالث وهو إجمالي الإنفاق النهائي الاستهلاكي الحكومي فإن معلمته المقدرة غير معنوية إحصائيا.

وفيما يتعلق بالمعنوية الكلية للنموذج، تؤكد نتائج اختبار Hausman على اختيار نموذج ذو اثر ثابت Fixed-effects بالنسبة للمعادلات المتعلقة بالأهداف: 3، 4، 5 و8، وذلك لأن قيمة مستوى معنوية هذا الاختبار جاءت أقل من القيمة الحرجة 0.05. بينما المعادلة المتعلقة بالهدف 10 فتم اختيار نموذج ذو أثر عشوائي Random-effects لتقديرها، وذلك لأن قيمة مستوى معنوية الاختبار الخاص بها كانت أكبر من 0.05، كذلك فإن اختبار Ficher واختبار Wald chi2 اللذان يقيسان المعنوية الكلية للنموذج وسلامة الشكل الرياضي المختار، جاءت كل قيمها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 1%.

إن نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (3) تؤكد على الدور الإيجابي الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، فالشمول المالي من خلال العلاقة السالب للمعلمة المقدرة يعمل على المساهمة في تحقيق الهدف 3 المتمثل في الصحة والرفاه (المقاسة بمعدل وفيات الأطفال الرضع) وكذا يعمل على الحد من عدم المساواة في الدخل (المقاسة بمؤشر GINI)، هذه النتائج جاءت متوافقة مع نتائج عدة دراسات سابقة منها: (Sharma & Changkakati, 2022)، (عطية و ماهر، 2021)، (Ozili(a), 2022). كذلك فإن نتائج التقدير أكدت على الأثر الموجب والمعنوي للشمول المالي على باقي المؤشرات الثلاثة المستخدمة لتمثيل الأبعاد (4)، (5) و (1) للتنمية المستدامة وهي التعليم الجيد، سيدات الأعمال والقانون وتعزيز النمو على التوالي، نتائج دراستنا تدعم النتائج التي وصل إليها كل من (Ozili(a), 2022)، (Banerjee & Donato, 2020)، (Sharma & Changkakati, 2022)، (Tay, Tai, & Tan, 2022)، (سعدوني، 2021).

5. خاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة فهم العلاقة بين الشمول المالي والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، مع التركيز على بعد الوصول للشمول المالي وخمسة أهداف إنمائية. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

- ✓ تتمثل التنمية المستدامة في مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع.
- ✓ الشمول المالي يساعد في تهيئة الظروف التي تجعل العديد من أهداف التنمية المستدامة في متناول اليد، وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع المالي في الجهود التنموية لمختلف دول العالم وهو حشد الادخار لتمويل المشاريع الفردية الناجحة ومختلف الأعمال الأخرى.

دلت نتائج الدراسة التطبيقية على ما يلي:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوية للشمول المالي على الهدفين رقم 3 و 10 للتنمية المستدامة، وبالتالي فإن الزيادة في مستويات الشمول المالي تؤدي إلى تخفيض في نسبة وفيات الأطفال الرضع وهو ما يحسن من الصحة والرفاهية (الهدف 3)، كذلك يعمل على تخفيض معامل جيني وهو ما يخفض من عدم المساواة في الدخل (الهدف 10).
- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي للشمول المالي على الأهداف رقم: 4، 5، و8 للتنمية المستدامة. وبالتالي فإن الزيادة في مستويات الشمول المالي تؤدي إلى زيادة في نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي وهو ما يحسن من التعليم الجيد (الهدف 4). كذلك تعمل على تحسين مؤشر سيدات الأعمال والقانون وهو ما يؤدي إلى تحسين معدلات المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، بالإضافة إلى ذلك تؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي (الهدف 8).

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح ما يلي:

- المساعدة في تسريع السياسات والإجراءات المواتية لتعزيز وصول أفراد المجتمعات إلى الخدمات المالية الرئيسية.
- بالنظر إلى الصلة المتزايدة الوضوح بين الشمول المالي والتنمية، يجب على الحكومات أن تواصل الضغط من أجل زيادة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.
- استخدام الشمول المالي كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يتماشى مع مجموعة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN SDGs).

6. قائمة المراجع:

1. AFI. (n.d.). Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG). Retrieved November 14, 2022, from https://www.afi-global.org/working-groups/fid/
2. Banerjee, R., & Donato, R. (2020). The Composition of Financial Inclusion in ASEAN and East Asia: A New Hybrid Index and Some Stylised Facts. ERIA discussion paper series.
3. Brundtland. (1987). Our Common Future. United Nations, Report of the World Commission on Environment and Development.
4. Buckley, R. P., Zetzsche, D. A., Arner, D. W., & Veidt, R. (2021). FinTech, financial inclusion and the UN Sustainable Development Goals. In I. H.-Y. Chiu, D. Gudula, & T. &. Francis (Ed.), Routledge Handbook of Financial Technology and Law. Routledge.
5. Cámara, N., & Tuesta, D. (2014). Measuring financial inclusion: a multidimensional index. BBVA Research Working Paper (14/26).
6. Chakrabarty, K. S. (2012). Financial inclusion – issues in measurement & analysis. IFC Bulletin , 38.
7. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). Financial Inclusion and Inclusive Growth A Review of Recent Empirical Evidence. Policy Research Working Paper 8040, Wold Bank.
8. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P. (2014). Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World. Policy Research Working Paper Series 7255, World Bank.
9. FAO. (1989). What is meant by the term "sustainability"? Retrieved November 18, 2022, from www.fao.org: https://www.fao.org/3/ai388e/AI388E05.htm
10. Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion. CGAP.
11. Nielsen, K. B. (2014, January 10). 10 Useful Data Sources for Measuring Financial Inclusion.
12. Ozili(a), P. (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association. Journal of Money and Business , 2 (2).
13. Ozili(b), P. (2020, December 03). Theories of financial inclusion. MPRA Paper (104257).
14. Ozili, P. (2021). Financial inclusion research around the world: A. Forum for Social Economics , 50 (4).
15. Sharma, U., & Changkakati, B. (2022). Dimensions of global financial inclusion and their impact on the achievement of the United Nations Development Goals. Borsa Istanbul Review , In Press.
16. Tapfumaneyi, C. (2021, Juin 24). Why Financial Inclusion Matters . Retrieved November 16, 2022, from linkedin : https://www.linkedin.com/pulse/why-financial-inclusion-matters-collen-tapfumaneyi?trk=public_profile_article_view
17. Tay, L.-Y., Tai, H.-T., & Tan, G.-S. (2022). Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development. 8 (6).
18. UNCDF. (n.d.). Financial Inclusion and the SDGs. Retrieved November 19, 2022
19. UNCED. (1992). Report of the United Nations Conference on Environment and Development. United Nations, Rio de Janeiro.
20. Vrajlal, S. (2017). Financial Inclusion, Digital Currency, and Mobile Technology. (L. K. David, & D. Robert, Eds.) Handbook of Blockchain, Digital Finance, and Inclusion , 2.
21. WorldBank(a). (2014). GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT 2014 Financial Inclusion.

22. WSSD. (2002). Report of the World Summit on Sustainable Development. United Nations, Johannesburg.
23. بختة بطاهر. (2020). التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي تنموي جديد للبدان النامية. مجلة إقتصاد المال والأعمال ، 5 (2).
24. خديجة هاجر دويدي. (2022). أوجه تلاقي المنهجية الخلاقية للبنوك الاسلامية والتنمية المستدامة. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 7 (2).
25. ساجد احميد عبل الركابي. (2020). التنمية المستدامة. المركز الديمقراطي العربي . ألمانيا.
26. صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.
27. طاهر مرسي عطية، و نادية حسين ماهر. (2021). أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة البحوث المالية والتجارية ، 22 (4).
28. محمد محروس سعدوني. (2021). الشمول المالى وأثره فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية ". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 52 (4).
29. نوال شنافي، و رابح خوني. (2020). التنمية المستدامة: فلسفتها وادوات قياسها. مجلة المنهل الاقتصادي ، 3 (1).
30. يسمينة قاسي، و توفيق مزيان. (2022). دور واهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة. مجلة المنهل الاقتصادي ، 5 (1).

7. الملاحق: قائمة دول عينة الدراسة:

Afghanistan	El Salvador	Mali	Sri Lanka
Albania	Estonia	Malta	Sudan
Algeria	Ethiopia	Mauritania	Sweden
Angola	Finland	Mauritius	Switzerland
Argentina	France	Mexico	Tajikistan
Armenia	Gabon	Moldova	Tanzania
Australia	Georgia	Mongolia	Thailand
Austria	Germany	Montenegro	Togo
Azerbaijan	Ghana	Morocco	Trinidad and Tobago
Bahrain	Greece	Mozambique	Tunisia
Bangladesh	Guatemala	Myanmar	Turkiye
Belarus	Guinea	Namibia	Turkmenistan
Belgium	Haiti	Nepal	Uganda
Benin	Honduras	Netherlands	Ukraine
Bolivia	Hungary	New Zealand	United Arab Emirates
Bosnia and Herzegovina	India	Nicaragua	United Kingdom
Botswana	Indonesia	Niger	United States
Brazil	Iran, Islamic Rep.	Nigeria	Uruguay
Bulgaria	Iraq	North Macedonia	Uzbekistan
Burkina Faso	Ireland	Norway	Venezuela, RB
Burundi	Italy	Pakistan	Vietnam
Cambodia	Jamaica	Panama	West Bank and Gaza
Cameroon	Japan	Paraguay	Yemen, Rep.
Canada	Jordan	Peru	Zambia
Central African Republic	Kazakhstan	Philippines	Zimbabwe